مجلة أبوليوس
المجلد 12 العدد 01 – جانفي 2025 الصفحات: 143- 162

آراء الأخفش المخالفة لسيبويه، أسبابها وأثرها

Al-Akhfash's divergent opinions opposing Sibawayh, causes and effects

د. عبد الرحيم صالح عبد الرحمن حسّان*
كليّة التربية الضالع، جامعة عدن (اليمن) abdlrhims@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/09/09 تاريخ القبول: 2024/01/29 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخّص البحث:

تناول هذا البحث آراء الأخفش الأوسط المخالفة لآراء سيبويه، لمعرفة سبب هذه المخالفة، ومظاهر أثرها في نحاة الكوفة والبصرة، فبدأ البحث بتمهيد يبيّن مكانة الأخفش العلميّة في النحو واللغة، ثمّ تناول اتّجاهه وسبب آرائه المخالفة، وعرض مجموعة من آرائه في بعض المسائل الإشكاليّة التي خالف فيها أئمّة المدرستين، ثمّ تناول أثر آرائه التي تابعه فيها بعض نحاة الكوفة، وآرائه التي تابعه فيها بعض نحاة البصرة وغيرهم، ثمّ عرض طائفة من آرائه في بعض المسائل الإشكاليّة المتفرّقة، لتبيين ما تناولته هذه الآراء من الفروع النحويّة. وختم البحث بأهمّ النتائج التي توصّل إليها.

الكلمات المفتاحية: الأخفش، آراء، أثر، مسألة، إشكال.

Abstract:

This research attempts to examine the views of Al-Akhfash Al-Awsat against Sibawayh, in order to find out the reason for this disagreement, and the manifestations of its impact on the grammarians of Kufa and Basra. The research begins with an introduction that demonstrated Al-Akhfash's scholarly position in grammar and language. Then, the study tackles his approach the the rationale behind his divergent opinions. Moreover, some of his views against many controversial issues advocated by the leading figures from the two schools are analysed. The work also explores the impact of his opinions and their influence on some grammarians from Kufa , Basara and others as it exposes a selection of his views regarding diverse problematic issues to illustrate the different grammatical branches addressed by him. The study concludes with a summary of the key findings.

Keywords: Al-Akhfash opinions, impact, issue, problem.

* المؤلف المراسل

مقدّمة:

يعدّ الأخفش الأوسط أحد علماء البصرة النابهين الذين تتلمذوا على سيبويه وكتابه، ومع ذلك لم يكتفِ بتقليد أستاذه والانتصار له، بل اتّخذ له اتّجاهًا يتّفق مع اجتهاده في مناقشة أفكار سيبويه، وتتبّع آرائه في موضوعات نحويّة متعدّدة، ومسائل كثيرة، ولم يقف موقفَ المتفرّج ممّا تلقّاه من سيبويه والخليل، بل حاول دراسة كلّ ما لديهما من خلال قراءته لكتاب سيبويه قراءة واعية تقوم على فهم عميق في سبر القضايا النحويّة التي احتواها الكتاب، وتقييمها تقييمًا علميًّا يرتكز على أصول النحو وقواعده وفروعه، بدءًا بالتعريفات والحدود، والتعليل للأحكام والقواعد. وقد كان له أثر كبير في تلاميذه البصريّين، الذين تابعوا آراءه في بعض المسائل، وكذلك تلاميذه الكوفيّين، خاصّة أستاذهم الكسائي ثمّ الفرّاء، اللذين تابعاه في كثير من آرائه وسارا في اتجاهه فيها، واتّخذا منها منطلقًا يعزّز موقفهما في مخالفة مدرسة البصرة. ولأهمّية ما قام به الأخفش في الدرس النحوي دراسة وتدريسًا، وبحثًا وتحليلًا وتقييمًا، نرى أهمّية دراسة آرائه المخالفة لسيبويه دراسة علمية تقوم على المنهج الوصفي بهدف تبيين جانبًا من جهوده العلميّة، وأهمّ آرائه التي نرى أنّها شكّلت أنموذجًا رائدًا في الخلاف النحوي داخل المدرسة البصريّة، وانطلاقًا من هذه الأهميّة يهدف هذا البحث إلى تتبع آراء الأخفش المخالفة لسيبويه ودراستها لمعرفة مظاهرها وأثرها وأسبابها، وقد اتّخذ خطّة تنظّم محتوى البحث في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول في التمهيد تعريفًا موجزًا بالأخفش الأوسط ومكانته، ودرس في المبحث الأوّل آراء الأخفش الخلافيّة وأسبابها، وجعل المبحث الثاني لبحث مظاهر آراء الأخفش الخلافيّة وأثرها، وخصص المبحث الثالث لدراسة آراء الأخفش في مسائل إشكاليّة متفرّقة، ولخّص في الخاتمة أهمّ النتائج التي توصل إليها.

تمهيد:

يتناول هذا البحث آراء عالم من علماء النحو المشهورين، هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط([1])، أحد نحاة البصرة ولغويّيها اللامعين، أخذ النحو عن سيبويه، وأخذ عنه أبو عثمان المازني، وأبو عمر الجرمي، وأخذ عنهما أبو العبّاس المبرّد([2]). ويعدّه الدارسون أكبر أئمة النحو البصري بعد سيبويه، وهو أوّل من فتح أبواب الخلاف على سيبويه ومن سبقه. وقد عني بالحدود والتعريفات أكثر مما عني أستاذه سيبويه، من مثل تعريفه للاسم قائلًا: "(الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني)، يعني ما جاز أن يخبر عنه"([3]). وهو أحذق أصحاب سيبويه ... والطريق إلى كتابه([4]) وذكر معتدًّا بمكانته فقال: "ما وضع سيبويه في كتابه شيئًا إلّا عرضه عليّ، وكان يرى أنّه أعلم به مني، وأنا اليوم أعلم به منه"([5]). وأمّا عن تلمذته على الخليل ففيه اختلاف، بعض المصادر تشير إلى أنّه لم يتلمذ على الخليل، ولم يأخذ عنه([6])، وبعضها يشير إلى أنّه التقى الخليل وأخذ عنه([7]) والراجح أنّه تتلمذ عليه -على الأقل- فيما يخص علم العروض، وقد اُخْتلِف في سنة وفاته، فقيل: توفي سنة، 211هـ، وقيل 215هـ، وقيل 221هـ([8]). وتذكر المصادر أنّه كان واسع العلم والاطلاع وقد ألّف كتبًا في النحو والعروض والقوافي، وكان أبو العباس ثعلب يفضّل الأخفش ويقول: كان أوسع الناس علمًا([9]). ونُقِل عن المبرّد أنّه قال: "أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش.."([10]). وتشير المصادر إلى أنّه التقى الكسائي -بعد أن جرى الخلاف بين الكسائي وسيبويه في المسألة الزنبورية- وبين يديه مجموعة من الكوفيّين (الفراء والأحمر وهشام وابن سعدان) فسأله بمائة مسألة

فأجاب، خطّأه فيها، وكاد أصحابه الوثوب عليه فمنعهم، فتعرّف عليه الكسائي، وطلب منه تأديب أولاده وسأله عدم مفارقته فجاوبه الأخفش([11]). ويروى أنّ الكسائي طلب منه تأليف كتاب معاني القرآن، فألّف الكسائي كتابه، وكان كتاب الأخفش إمامًا له، وعمل الفراء كتابه عليهما([12]) وأنّه رأى نحاة الكوفة مهتمّين بالمسائل فألّف لهما كتاب المسائل([13]). وهذا يدل على المكانة العلميّة التي يتمتع بها فجعلت أئمة الكوفة يحرصون على إكرامه ومتابعته في التأليف.

1- آراء الأخفش المخالفة وأسبابها:

تشكّلت آراء الأخفش وفق اتّجاه خلافي سائد بدأ مبكّرًا بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، فمثّلت نقلة نوعيّة في الاتجاه الخلافي الداخلي بين علماء المدرسة الواحدة، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

1-1—اتجاهه وآراؤه المخالفة:

الأخفش أحد أكبر نحاة البصرة اشتهر بكثرة آرائه المخالفة لإمامها الخليل وسيبويه، وهذا جعل بعض الدارسين يعتقد أنّ له اتّجاهًا خاصًّا، والمعروف أنّ أي اتّجاه جديد لدى النحاة الأوائل يقوم على عُرفٍ؛ مفاده أنّ على المقلِّد التقيّد بما أتى به العالم والانتصار له، دون مخالفة إلّا بالحجج والبراهين القاطعة، وفي هذا قال تلميذ الأخفش، أبو عثمان المازني: "إذا قال العالِم قولًا متقدّمًا فللمتعلّم الاقتداء به والانتصار له والاحتجاج لخلافه إنْ وجد إلى ذلك سبيلًا"([14])، أي إنّ اتّجاه الخلاف يقوم على الحجّة والبرهان، لا على الهوى.

وقد أوردت كتب النحاة كثيرًا من آرائه التي خالف فيها سيبويه، وبناء على هذه المخالفة يرى بعض الدارسين أنّه هو من شجّع الخلاف على البصرة لدى نحاة الكوفة، بل إنه هو الإمام الحقيقي للكسائي وغيره من أئمة الكوفة([15])، ويرى آخرون أنّ سبب مخالفته لسيبويه ونحاة البصرة ناتج عن تخلّيه عن مدرسته وتأثّره بنحاة الكوفة، حيث يقول طنطاوي: إنّ عصبيّة الأخفش تغيّرت بسبب إكرام الكسائي له حتى وافق الكوفيّين كثيرًا في آرائهم، فكان أكثر البصريّين موافقة للكوفيّين([16]) وقال طنطاوي معلّلًا سبب هذا التأثّر: "قد كان لإقامته الطيّبة مع الكسائي تأثيرها في نفسه حتّى وافق الكوفيّين في مسائل عدّة ذات بال، واحتذى حذوهم في العناية بالقياس"([17]). ورأي شوقي ضيف ورأي طنطاوي من أشهر الآراء التي تتحدّث عن تأثير الأخفش بنحاة الكوفة، أو تأثّره بهم، وهما رأيان متضاربان.

ويرى شوقي ضيف: أنّ الأخفش هو الذي ألهم الكوفيّين المتأخّرين الاعتداد بالقراءات الشاذّة، ممّا جعله بحق الموجّه الحقيقي للكوفيّين في إحداث مدرستهم، سواء من حيث التوسع في الرواية، أو الاعتماد على الشواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل([18]) مع أنّ شوقي ضيف لا يرى تأثيرًا للأخفش في إمامي الكوفة في موضوع القراءات، ويقصر تأثيره على المتأخّرين، يؤكّد على أنّه الموجّه في إحداث مدرسة الكوفة، وقول شوقي هذا فيه تجوّز إن لم يكن تجاوزًا، لأنّ مدرسة الكوفة تشكّلت في وقت مبكّر، وجرت بين نحاتها الأوائل ونحاة البصرة المحاورات والمناظرات، منها مناظرة سيبويه مع الكسائي في المسألة الزنبورية، أمّا الاستدلال بأنّ الأخفش خالف سيبويه والخليل في بعض القضايا، واتّفق رأيه فيها مع ما يراه الكوفيّون، فهو استدلال تعوزه الدقّة، لأنّ المخالفة طبيعية، سواء بين علماء المدرسة الواحدة أو بين علماء مدرستين مختلفتين، وكذلك الموافقة في الآراء، كموافقة نحاة الكوفة لما ذهب إليه الأخفش في كثير من المسائل. وفي المقابل نجد نحاة الكوفة وافقوا إمامي البصرة

(سيبويه والخليل) في كثير من المسائل، فكيف لنا أن نقول: إنّهم تأثّروا بالأخفش، ولم نقل: إنهم تأثروا بسيبويه والخليل مثلًا.

وكذلك رأي طنطاوي، الذي يرى فيه أنّ الأخفش وافق الكوفيّين في آرائهم بسبب إكرام الكسائي له، والإقامة الطيّبة التي أقامها عنده، ففيه نمطيّة لا تصلح للاستدلال. ومهما يكن من أمر، سواء وافق الأخفش نحاة الكوفة أو وافقوه، وهو أمر محتمل، ومع احتمال صوابيّة رأيي شوقي ضيف والطنطاوي، فإنّنا لا نرجح أيًّا منهما، ونذهب إلى رأي آخر، هو أنّ مخالفة الأخفش لسيبويه إنّما هو اتجاه للخلاف في بعض المسائل الإشكاليّة التي اختلف فيها النحاة من مختلف مشاربهم، لا أنّها خروج عن تقليد المدرسة البصرية، أو أنّها متابعة لنحو الكوفة.

ولكي نتبيّن اتجاه الأخفش لا بدّ أن ننظر في آرائه التي شكّلت توجّهه في المسائل التي خالف فيها سيبويه، للتأكّد ممّا إذا كانت نابعة من هوى في المخالفة، أو خروج عن التقليد، أو أنّها تأثّر بالكوفيّين كما يرى بعض الدارسين، أو أنّها ميل إلى الخروج عن مدرسته. ويبدو أنّ خلاف الأخفش لأستاذه، ينطلق من طموح علمي، لإعطاء الرأي الذي يراه صائبًا، ويدل على ذلك أنّ أغلب القضايا التي خالف فيها سيبويه تتّصف بنوع من الإشكال والغموض، هذا الإشكال هو الذي شجّع الأخفش لتقديم آرائه، وعدم قبول رأي أستاذه سيبويه، وكان لآرائه المخالفة أثر مهمّ تابعه فيه كثير من النحاة الكبار من البصريّين والكوفيّين.

1-2- أسباب مخالفة الأخفش لمدرسته:

من نافلة القول التذكير أنّ معظم خلافات النحاة تكون في فروع النحو لا في أصوله، وهذا أمر طبيعي في أيّ علم من العلوم، نعم قد تتعدّد أسباب الخلاف النحوي ودوافعه، التي منها المنافسة أو الهوى، أو التعصب، هذه أسباب شائعة، ولم نجد ما يشير إلى أن الأخفش خالف سيبويه بسبب من هذه الأسباب، وبغض النظر عن دوافع الخلاف، فإنّ هناك سببًا يبدو لنا جوهريًا، لا يلتفت إليه الدارسون كثيرًا، هو الإشكال في الموضوع المختلف فيه، المتمثّل ببعض المسائل النحويّة المختلف فيها، التي يشوبها الغموض فيدفع النحاة إلى تقديم الآراء فيها، فتتعدّد اتّجاهات التناول للمسألة الواحدة وتتشعّب. وبسبب الإشكال قد يظهر الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة، ناهيك عن المدارس المختلفة، ولكي نتبيّن ما نذهب إليه، سنعرض بعض المسائل التي تعدّدت فيها الآراء واختلفت، وهو الأمر الذي دفع الأخفش إلى تقديم رأيه فيها، وذلك على النحو الآتي:

1-مسألة إعراب الأسماء الستّة: إنّ معظم خلافات النحاة تنشأ من الإشكالات التي تشوب بعض المسائل، فيحاول كلّ نحويّ الإدلاء برأيه في المسألة، أو اختيار الرأي الذي يراه ملائمًا، وهكذا تكثر الاختلافات وتتعدّد الآراء، في المسألة الواحدة، كالإشكال في إعراب الأسماء الستّة التي لخّصها الأنباري وحصرها بالخلاف بين الكوفيّين والبصريّين، فقال: ذهب الكوفيّون إلى أنّها معربة من مكانين، ووافقهم الأخفش من نحاة البصرة، وذهب البصريّون على أنّها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء هي حروف الإعراب([19]). هذا ملخّص خلاف النحاة في هذه المسألة، حصره الأنباري برأي الكوفيّين والبصريّين عمومًا، وفي الواقع أنّ آراء النحاة تعدّدت وتنوعت في إطار كلّ مدرسة، وقد جمع السيوطي فيها آراء النحاة، فأوصلها إلى اثني عشر مذهبًا([20]):

أحدها: وهو المشهور أنّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنّها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريّين، وهشام من الكوفيّين. الثاني: أنّها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصحّحه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين. الثالث: أنّها معربة

بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وعليه المازني والزجاج. الرابع: أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، وعليه الربّعي. الخامس: أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفًا لأجل الفتحة، وعليه الأعلم وابن أبي العافية. السادس: أنّها معربة من مكانين، بالحركات والحروف معًا، وعليه الكسائي والفراء. السابع: أنّها معربة بالتغيّر والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجرمي. الثامن: أنّ فاك وذا مال معربان بحركات مقدّرة في الحروف، وأنّ أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف، وعليه السهيلي والرندي. والتاسع: عكسه. العاشر: أنّ الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش، واختلف في معناه: فقال الزجاج والسيرافي: المعنى أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف التي قبل حروف العلّة، ومنع من ظهورها كون حروف العلّة تطلب حركات من جنسها. وقال ابن السرّاج: معناه: أنّها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، وقد عُدّ هذان القولان مذهبين فتصير أحد عشر. الثاني عشر: أنّها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معًا، وهذا القول حكاه ابن أبي الربيع وغيره، وهو موافق للمذهب الرابع إلّا في النصب([21]).

يلاحظ من اختلاف النحاة في هذه المسألة أنّها مسألة إشكالية، ولذلك تعدّدت فيها الآراء، وتباينت. وأنّ الخلاف فيها لم يكون مقتصرًا على الخلاف بين الكوفة والبصرة، بل بين علماء البصرة أنفسهم، وعلماء الكوفة أنفسهم. وأنّ الرأي المشهور فيها والمعمول عليه إلى اليوم توافق عليه بعض علماء البصرة والكوفة، قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريّين، وهشام من الكوفيّين، وهو مخالف لرأي سيبويه وجمهور البصريّين، ومخالف لرأي الكسائي والفرّاء وجمهور الكوفيّين. وأنّ الأخفش خالف فيها علماء مدرسته البصرة، وعلماء الكوفة، ولم يوافق الكوفة كما ذكر الأنباري([22]).. وخلاصة القول: يبدو أنّ الخلاف يكون بين علماء المدرسة الواحدة، بسبب إشكال في المسألة، وقد يخالف التلميذ أستاذه كما خالف المازني والجرمي أستاذهم الأخفش في هذه المسألة.

2-مسألة عامل الرفع في الفعل المضارع: اختلف النحاة في القول بعامل رفع الفعل المضارع وتعدّدت آراؤهم فيها بسبب الإشكاليّة التي تحدّثوا بها عن العامل معنويّ أو لفظيّ([23]): حيث ذكر السيوطي أنّ في رافع الفعل المضارع أربعة أقوال: أحدها: أنّه نفس التجرّد والتعرّي من الناصب والجازم، فهو معنويّ، وهو رأي الفرّاء، واختاره ابن مالك، وقال: إنّه سالم من النقض، ونسبه لحذّاق الكوفيّين، واختاره أيضًا ابن الخبّاز. والثاني: وقوعه موقع الاسم فهو معنويّ أيضًا، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريّين، وقال ابن مالك: إنّه منتقض بنحو: هلّا تفعل، وجعلتُ أفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي يفعل، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنّ الاسم لا يقع فيها. والثالث: وعليه الكسائي، أنّه ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظيًّا. والرابع: أنّه ارتفع بنفس المضارعة، وعليه ثعلب.

ثمّ نقل عن أبي حيّان أنّه قال: في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال: أحدها: أنّه التعرّي من العوامل اللفظيّة مطلقًا، وهو مذهب جماعة من البصريّين، وعزي في الإفصاح للفرّاء والأخفش. والثاني: التجرّد من الناصب والجازم وهو مذهب الفرّاء. والثالث: وهو قول الأعلم ارتفع بالإهمال، وهو قريب من الذي قبله، وهو على المذاهب الثلاثة عدميّ. والرابع: وعليه جمهور البصريّين أنّه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنّ (يقوم) في نحو: زيد يقوم، وقع موقع قائم، وذلك هو الذي أوجب له الرفع. والخامس: وهو مذهب ثعلب أنّه ارتفع بنفس المضارعة.

والسادس: أنّه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأنّ الرفع نوع من الإعراب، وهو على هذه المذاهب الثلاثة ثبوتيّ معنويّ. والسابع: وهو مذهب الكسائي أنّه ارتفع بحروف المضارعة، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم مرفوع بالنون، وتقوم مرفوع بالتاء، ويقوم مرفوع بالياء، وهو على هذا لفظيّ. قال أبو حيّان: ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقيّ([24]).

من عرض أقوال النحاة في هذه المسألة يتبيّن أنّ البصريّين أنفسهم اختلفوا فيها، وكذلك اختلف فيها الكوفيّون، وهذا يدلّ على إشكاليّة المسألة. وأنّ الأخفش اتّجه إلى القول بالتعرّي من العوامل اللفظيّة مطلقًا، وتبعه فيه جماعة من البصريّين، والفرّاء من الكوفيّين قال بالتجرّد من الناصب والجازم، وهو قريب من قول الأخفش. وكذلك اختلفت آراء أشهر علماء الكوفة، حول المسألة، فذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بحروف المضارعة، وذهب الفرّاء إلى القول بالتجرّد من الناصب والجازم، وذهب ثعلب إلى القول: إنّه ارتفع بنفس المضارعة.

3-الفعل عسى والضمير في (عساك، وعساه، وعساي): دار الخلاف بين النحاة في هذا التركيب، على ثلاثة آراء: الأوّل: ذهب يونس بن حبيب والأخفش إلى أنّ الضمير المتصل بعسى هو اسمها، وهي عاملة الرفع والنصب، وهذا الضمير في هذا الموضع ضمير رفع لا ضمير نصب. الثاني: ذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنّ عسى في هذا التركيب ونحوه ليست هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، بل هي ههنا حرف ترجٍّ ونصب، مثل (لعلّ)، والضمير المتصل بها في محلّ نصب اسمها، وخبرها محذوف، أي عساك تبقى مثلًا. الثالث: ذهب المبرّد وأبو علي الفارسي إلى أنّ عسى فعل يدلّ على رجاء الخبر، الرافعة للاسم الناصبة للخبر، والضمير المتصل بها باقٍ على أصله في كونه ضمير نصب، هو خبر عسى مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، واسمها محذوف، وهو ما يذكر بعد الضمير في بعض التراكيب نحو (عساك أن تزورنا)([25]). يلاحظ في هذه المسألة أنّ الأخفش خالف سيبويه واختار رأي يونس بن حبيب، وأنّ المبرد والفارسي تابعا يونس والأخفش في أنّ عسى فعل، وتابعا سيبويه في أنّ الضمير باقٍ على أصله، وأنّ اسمها محذوف.

4-القول في موضع الضمائر في لولاي ولولاك ولولاه: ذكر الأنباري أنّ الأخفش يرى أنّ هذه الضمائر بعد لولا في موضع رفع، وذهب معه الكوفيّون، أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّها في موضع جر([26]). ومع ذلك اختلف النحاة في نوع (لولا) وصحّة التعبير (لولاي) على أقوال: فذهب سيبويه إلى أنّها حرف جر، والياء والكاف والهاء في محلّ جرّ. وذهب الأخفش والفرّاء إلى أنّها حرف ابتداء، والياء والكاف والهاء في محل رفع. ومذهب الكسائي الاسم المرتفع بعد لولا فاعل بفعل محذوف يدلّ عليه المقام، وتقدير الكلام: لو لم يكن فعلي، وذلك لأنّ لولا عنده تختصّ بالفعل([27]). ورفض المبرّد رواية سيبويه والأخفش عن العرب قولهم: لولاك ولولاه([28]). يلاحظ في هذه المسألة أنّ الأخفش خالف سيبويه، وأنّ الفرّاء خالف الأخفش، وأنّ المبرّد خالفهم جميعًا، وبالتالي ما المصوّغ الذي جعل الأنباري يعمّم أنّ الكوفيّين متّفقون فيها، وكذلك البصريّون.

5- مسألة منع المصروف من الصرف: للنحاة في منع المصروف أربعة مذاهب: أحدها: الجواز مطلقًا حتّى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يحيى، مستدلًّا بالسماع. والثاني: المنع مطلقًا حتّى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريّين، وأبو موسى الحامض من الكوفيّين، قالوا: لأنّه خروج عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنّه رجوع إلى الأصل في الأسماء. والثالث: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه أكثر الكوفيّين، والأخفش من

البصريّين، واختاره ابن مالك، وصحّحه أبو حيّان قياسًا على عكسه، ولورود السماع بذلك كثيرًا... والرابع: يجوز في العَلَم خاصّة([29]).

6-مسألة إعراب الأفعال الخمسة: بسبب الإشكال في هذه المسألة، تعدّدت الآراء فيها إذ يرى الأخفش ووافقه السهيلي، أنّها تعرب بحركات مقدّرة، قبل الألف والواو والياء، وليست بثبوت النون رفعًا، وحذفها نصبًا، وجزمًا، وهو قول جمهور النحاة. وقيل: إنّ الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنّها في المثنّى والجمع السالم كذلك. وقيل: إنّها معربة ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسي([30]). وبناء على ما في المسائل التي جرى فيها الخلاف بين النحاة، تشكّل اتجاه الأخفش في الخلاف، فجاءت آراؤه المخالفة في أنماط مختلفة، بحسب الفكرة والرؤية التي ينظر بها إلى المسألة، دون التقيّد بآراء هذا العالم أو ذاك، أو متابعة هذه المدرسة أو تلك. فقد تجده يخالف أشهر علماء المدرستين الكوفة والبصرة، وقد يتابعه فيما يقول نحاة الكوفة، وبعض نحاة البصرة.

2-مظاهر آراء الأخفش الخلافيّة وأثرها:

تمظهرت آراء الأخفش في سياق مناقشة كثير من المسائل الخلافية في النحو العربي التي خالف فيها المدرستين، والتي تركت أثرها بين النحاة من المتقدّمين والمتأخّرين، وذلك على النحو الآتي:

2-1-آراء خالف فيها المدرستين:

أشرنا آنفًا إلى أنّ الخلاف قد يأتي بين علماء المدرسة من إشكاليّة المسألة، فنجد فيها تعدّدًا لآراء النحاة، سواء من مدرسة واحدة أو من المدرستين (البصرة والكوفة)، كالخلاف بين النحاة في بعض المسائل من أهمّها:

1-العامل بفعل الجزاء في أسلوب الشرط: جمهور البصريّين ذهبوا إلى أنّ أداة الشرط هي التي تعمل في فعل الشرط الجزم، وهما معًا يعملانه في الجزاء. وقال السيّرافي: إنّ العامل في الشرط والجزاء، أداة الشرط، وقال الأخفش فعل الجزاء مجزوم بفعل الشرط وحده. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الجزاء مجزوم بالجوار([31]).

2-إعراب كلمة فاه في القول (كلمته فاه إلى فيّ): سيبويه يعربها حالًا على تقدير مشافهة، وأعربها الأخفش منصوبة بتقدير (من) أي على نزع الخافض. وأعربها الكوفيّون مفعولًا به على تقدير: جاعلًا فاه إلى فيّ([32]).

3-الحروف التي وضع عليها الاسم في (ذا): الأخفش ومن تابعه (ذا) أصلها ذيّ مشدّد، الكوفيّون الذال وحدها، والبصريّون الذال ليست وحدها([33]).

4-مسألة القول في عامل النصب في المفعول معه: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إسحاق الزجّاج من البصريّين إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير ولابس الخشبة، وما أشبه ذلك، لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: جئت معه"([34]).

5-مسألة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك: إنْ زيد أتاني آته، فإنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر. وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنّه يرتفع بالابتداء"([35]).

6-مسألة إعراب المثنّى والجمع بالألف والواو والياء: اختلف النحاة في إعراب المثنّي وجمع المذكر السالم، بالألف والواو والياء، هل هي علامات إعراب كالفتحة والضمّة والكسرة، أو هي حروف إعراب. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمّة والكسرة في أنّها إعراب وإليه ذهب أبو علي قطرب. وذهب البصريّون إلى أنّها حروف إعراب. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العبّاس المبرّد وأبو عثمان المازني إلى أنّها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنّها تدلّ على الإعراب. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ انقلابها هو الإعراب. وحكي عن أبي إسحاق الزجّاج أنّ التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع([36]). وجاء في همع الهوامع، "الجمهور من المتأخّرين، منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيّين وقطرب والزجّاج والزجّاجي على أنّ إعراب المثنّى والجمع بالحروف المذكورة، وقيل بحركات مقدّرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلًا، وهو رأي الأخفش ... وقيل بحركات مقدّرة في الألف والواو والياء، وهو رأي الخليل وسيبويه ... وقيل الحروف دلائل إعراب، بمعنى أنّك إذا رأيتها فكأنّك رأيت الإعراب، وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش، وقيل الإعراب ببقاء الألف والواو رفعًا وانقلابها نصبًا وجرًّا، وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور، وهذا بناء على أنّ الإعراب معنويّ لا لفظيّ"([37]).

من هذه المسائل يتبيّن لنا أنّ الأخفش خالف سيبويه، دون أن يتّفق رأيه فيها مع آراء أئمّة المدرسة الكوفيّة، وإنّه ربّما تبعه في رأيه بعض البصريّين أو الكوفيّين المتأخّرين.

2-2-**آراء تأثّر بها نحاة الكوفة**:

توافقت آراء نحاة الكوفة مع آراء الأخفش في كثير من المسائل التي خالف فيها مدرسته، ما جعل بعض الدارسين يرى أنّ الأخفش هو من وجّه الكوفة إلى هذا الخلاف، ورأى آخرون أنّه تخلّى عن مدرسته، والواقع أنّ المسائل التي خالف فيها مدرسته هي في الأصل تثير الخلاف، وأنّ نحاة الكوفة استفادوا من آرائه في بعض المسائل لتعزيز موقفهم في خلافهم مع نحاة البصرة، ولا يعني ذلك أنّ هناك إجماعًا من نحاة الكوفة على الأخذ بآرائه المخالفة كلّها. ولذلك قد تجد الكسائي تأثّر برأي الأخفش في بعض المسائل فتابعه فيها، والفراء تأثّر برأيه في مسائل أخرى، ومن المسائل التي تابع الكسائي فيها الأخفش:

1-مسألة تأكيد عائد الصلة المحذوف والعطف عليه: أجاز الأخفش ووافقه الكسائي في تأكيد عائد الصلة المحذوف والعطف عليه، مثل: جاء الذي ضربت نفسَه، أي ضربته نفسَه، ونحو: جاءني الذي كلّمت وعمرًا، أي كلّمته وعمرًا([38]).

2-مسألة زيادة من الجارّة في الإيجاب: ذهب الأخفش إلى أنّ (مِن) الجارة تزاد في الإيجاب، وتابعه الكسائي([39]) وخرّج الكسائي على زيادتها (إن من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون)([40]) وتبعه نحاة آخرون من غير مدرسة الكوفة([41]).

3-مسألة إعمال إنّ المتصلة بما الكافّة: تابع الكسائيُّ الأخفشَ في إعمال إنّ إذا دخلتها ما الكافة جوازًا([42]) وعلى ذلك يجوز عندهما القول: إنّما زيدًا شاعرٌ.

4- مسألة لعلّ تفيد التعليل: ذكر الأخفش أنّ من معاني لعلّ التعليل وتابعه الكسائيّ([43]) و"حملا على ذلك ما في القرآن، من نحو قوله تعالى: ((لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ))(البقرة: 52) و((لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ))(البقرة: 53) أي: لتشكروا، ولتهتدوا. قال الأخفش في المعاني: وهو يفسر قوله تعالى: ((لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ))(طه: 44) نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلّنا نتغدّى. والمعنى: لنتغدّى. ومذهب سيبويه، والمحقّقين، أنّها في ذلك كلّه للترجّي"([44]).

5-مسألة إتيان الفعل الماضي حالًا: ذهب الأخفش إلى جواز إتيان الفعل الماضي حالًا بدون تقدّم قد والواو، ووافقه الكوفيّون، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالًا، وأجمعوا على أنّه إذا كانت معه قد، أو كان وصفًا لمحذوف فإنّه يجوز أن يقع حالًا([45]) وذهب مذهب البصريّين الفرّاء في كتابه معاني القرآن([46]).

6-ومسألة ثالث ثلاثة: تابع الكسائيُّ الأخفشَ في حال أنْ تأتي كلمة ثالث منوّنة(أي غير مضافة) فتأتي ثلاثة منصوبة، أي متمّم ثلاثة، وتابعهما ثعلب من الكوفيّين، وقطرب من البصريّين، فيقال: ثالث ثلاثة، ورابع أربعة على أنّ معناه متمّم ثلاثة وأربعة، والجمهور يستعمل مضافًا إلى ما صيغ منه ولا ينصبه([47]).

وتأثر الفرّاء ببعض آراء الأخفش فذهب مذهبه في كثير من المسائل، منها([48]):

1-إجازة دخول اللام على معمول الخبر: يرى بعض النحاة انّ اللام لا تدخل على معمول الماضي المتصرّف الخالي من قد، فلا يقال: إنّ زيدًا لطعامك آكل، وأجازه الأخفش والفراء([49]).

2-تأخير الخبر إنْ كان المبتدأ مبدوءًا بأنّ المفتوحة مثل: أنّ العلم نور مثل مشهور، جوزه الأخفش والفراء قياسًا على مجيئه مؤخّرًا مع أنْ المصدريّة([50]).

3-تابع الفرّاء الأخفش، في مسألة جواز ترخيم الاسم الثلاثي، وكان سيبويه يمنعه([51]).

4-جواز دخول لام الابتداء على نعم وبئس نحو: إنّ محمدًا لنعم الرجل([52]) تابعه الفراء في ذلك لأنّ الفعل الجامد عنده كالاسم، والمنقول عن سيبويه أنّه لا يجيز ذلك([53]).

5-يرى الأخفش أنّ إلّا الاستثنائية قد تأتي عاطفة بمعنى الواو وبمنزلتها في التشريك لفظًا ومعنى، وتابعه الفرّاء في ذلك([54]).

6-وتابعه في أنّ المنادى المفرد العلم المرفوع إذا أُكّد بمضاف جاز فيه النصب والرفع([55]).

7-يرى الأخفش أنّ حاشا في الاستثناء لا تكون جارّة فقط، كما ذهب سيبويه، بل قد تكون فعلًا متعدّيًا جامدًا، وتابعه الفرّاء([56]).

9-وتابعه في أنّ الياء والكاف والهاء، من قولك: لولاي ولولاك، ولولاه، في محلّ رفع بالابتداء، ولولا حرف ابتداء([57]).

10-مسألة إعراب ضمير الشأن: منع الأخفش وقوع ضمير الشأن مبتدأ، ووافقه الفرّاء، وقالا: لا يقع إلّا معمولًا([58]).

11-وتابعه في جواز أن تأتي الكاف للشرط، نحو ما جاء في قوله تعالى: ((كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنْكُمْ ...))(البقرة: 151) إلى((فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ))(البقرة: 152) أي كما فعلت هذا فاذكروني، على أنّ الكاف في كما شرط([59]).

2-3-أثر آراء الأخفش المخالفة لسيبويه في بعض نحاة البصرة وغيرهم:

حظيت آراء الأخفش باهتمام كبير من نحاة الكوفة والبصرة، وذلك لأنّه ثالث ثلاثة من أركان المدرسة البصرية، مع الخليل وسيبويه، والجامع لما عندهما من علوم، والمكمّل لهما فيها، إلى جانب ما له من مكانة في علم اللغة ودراساته الخاصة بمعاني القرآن ومعاني الشعر، وكلّ هذا ممّا يمكّنه من تقديم الآراء في كثير من المسائل النحويّة التي تابعه فيها العلماء الكبار في الكوفة والبصرة، ممّن تتلمذوا عليه، أو أتوا بعده. رأينا في الفقرات السابقة كيف تابعه نحاة الكوفة في كثير من المسائل، وبالمثل تابعه نحاة البصرة الكبار في كثير من آرائه، التي

اختاروها على ما فيها من مخالفة لإمامهم سيبويه، وهنا سنقتصر على تناول نماذج من أهمّ آرائه في بعض المسائل، لنستدل بها أنّ تأثير الأخفش شمل البصرة والكوفة وطائفة من علماء المدارس الأخرى.

1-مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر: ذهب الأخفش إلى جوازه في ضرورة الشعر([60]) وروى من أشعار العرب ما يقوي حجّته فيما ذهب إليه، ولمّا صحت الرواية عنده تابعه أبو علي الفارسي، وأبو القاسم ابن برهان من البصريّين، وصاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر واختاروا ما يتوافق مع مذهب الكوفيّين، وهم من أكابر أئمّة البصريّين والمشار إليهم من المحقّقين، ووافقهم الأنباري([61]).

2-مسألة إلحاق الفعل سَمِعَ بعَلِمَ: ألحق الأخفش "بالفعل (علم) الفعل (سمع) المعلّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالّ على صوت، نحو: سمعت زيدًا يتكلم، بخلاف المعلّقة بمسموع، نحو: سمعت كلامًا، وسمعت خطبة، ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك، ... وأنكر الجمهور ذلك"([62]).

3-مسألة هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة: أجاز الأخفش زيادة الواو، في مثل قوله الله تعالى: ((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا))(الزمر: 73) أي الواو التي قبل الفعل (فتحت)([63]) وإليه ذهب أبو العبّاس المبرّد وأبو القاسم بن برهان من البصريّين، وذهب الكوفيّون مذهب الأخفش في هذه المسألة([64]).

4-مسألة الألف والواو والياء في التثنية والجمع السالم: ذهب الأخفش إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع السالم، هي دلائل إعراب، وذهب مذهبه المبرّد في أنّ هذه الحروف دلائل على الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب([65]).

5-مسألة بناء غير المنصرف على الفتح: قال الأخفش: إنّ الاسم غير المنصرف في حال الجرّ مبنيّ على الفتح لخفّته، وذلك لأنّ مشابهته للمبنيّ -أي الفعل- ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقًا، أي التنوين، وبُني في حالة واحدة فقط، واختصّ بالبناء في حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ، وتبعه في هذا الرأي والتعليل المبرّد والزجّاج([66]).

6-مسألة الموصول الحرفي (ما): اختلف النحاة في الموصول (ما) فمنهم من يرى أنّها حرف، أمّا الأخفش فيرى أنّها اسم، ووافقه المازني والمبرّد والسهيلي وابن السراج؛ لأنّها -برأيهم أنّها اسم- مفتقرة إلى ضمير، وأنّك إذ قلت: يعجبني ما قمت، فتقديره القيام الذي قمته([67]).

7-مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور: ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو، ووافقه المبرّد من البصريّين، وإليه ذهب الكوفيّون([68]).

8-مسألة حذف نون الوقاية: اختلف النحاة في حذف نون الوقاية، في نحو قوله تعالى: ((أتحاجّوني))(الأنعام: 80) فذهب سيبويه إلى أنّ المحذوف نون الرفع، وخالفه الأخفش وذهب إلى أنّ المحذوف نون الوقاية، وتبعه المبرّد وأبو علي الفارسي وابن جنّي، وأكثر المتأخّرين([69]).

9-مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل. اختار الأخفش ما ذهب إليه يونس بن حبيب في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل، وتابعه في هذا الاختيار قطرب والشلوبين وابن مالك([70]) وتبعه في ذلك بعض الكوفيّين إلّا الفرّاء فعنده لا يجوز إلّا في الشعر([71]).

10-زيادة مِن الجارّة في الإيجاب: يجيز الأخفش زيادتها في الإيجاب، وتبعه ابن جنّي في تخريج قراءة بعضهم لقوله تعالى: ((لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ))(آل عمران: 81) بتشديد لما، وقال أصله لمن ما ثمّ أدغم، ثمّ حذفت ميم مِن. وجوّز الزمخشري في قوله تعالى: ((وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ))(يس: 28) كون المعنى (ومن الذي كنا منزّلين) فجوّز زيادتها مع المعرفة. وقال الفارسي في قوله تعالى: ((وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ))(النور: 43) يجوز كون من ومن الأخيرتين زائدتين فجوّز الزيادة في الإيجاب([72]).

يظهر لنا من عرض آراء الأخفش أنّها اجتهادية في مسائل فرعيّة إشكالية، وأنّها أثّرت على بعض النحاة من المدرستين فتابعوه فيها، مع ذلك قد تجد أحد نحاة الكوفة يتابعه في مسألة وآخر يخالفه، ولم يجمعوا على متابعته، وبالتالي القول: إن آراء الأخفش وافقت ما عليه نحاة الكوفة تعوزه الدقة.

3-آراء الأخفش في مسائل إشكاليّة متفرّقة:

تبيّن لنا من عرض آراء الأخفش الخلافيّة في بعض المسائل في المبحثين السابقين أنّها كانت بسبب وجود إشكال في المسائل، ما جعله يقدّم رأيه المخالف فيها لأئمّة البصرة والكوفة. وكان لبعض آرائه أثرها لدى بعض نحاة المدرستين، ومع ذلك نستنتج أنّ آراءه المخالفة لا تشكّل اتّجاهًا نحويًّا له خصوصيّته، لأنّ الغالب في آرائه تتناول مسائل فرعيّة كالحديث عن عمل كلمة أو نوعها، أو بيّنت وجهًا إعرابيًّا لتركيب ما، أو بعض قضايا التراكيب من تقديم وتأخير، وحذف وزيادة، ولم تكن مخالفة في الأسس المنهجيّة لمدرسته.

3-1-آراؤه في بعض التراكيب و أنواع بعض الكلمات وعملها:

للأخفش في كثير من المسائل التركيبيّة آراء مخالفة، من حيث التقديم والتأخير، أو الحذف والزيادة، أو نوع الكلمة وعملها، في كل هذا قد تجده يجيز ما يمنعه سيبويه، أو يمنع ما يجيزه سيبويه وأكثر النحاة، ومن ذلك رأيه في المسائل الآتية:

3-1-1-آراؤه في بعض المسائل التركيبية: ومن المسائل التركيبية التي خالف فيها سيبويه، مسألة **العطف على معمولي عاملين مختلفين**: أجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين مختلفين في مثل: في الدار زيد والحجرة عمرو، بعطف الحجرة على الدار، وعمرو على زيد، وتبعه الكسائيّ والفرّاء والزجّاج، والمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرّد وابن السرّاج وهشام([73]). ومسألة **الحال السادّة مسدّ الخبر تأتي فعلًا**، اختلف النحاة في التركيب الذي تأتي فيه الحال السادّة مسدّ الخبر فعلًا، فأجاز الأخفش ذلك وتبعه الكسائيّ وهشام وابن مالك لسماعه في اللغة، ومنع ذلك سيبويه وتبعه الفرّاء([74]). و**مسألة نعت المعرفة بالنكرة**: "اختلف النحاة في نعت المعرفة بالنكرة، نحو: مررت بالرجل مثلك وخير منك، ممّا أُتْبِعَ فيه المقرون بـ(أل) بهما، فقال الأخفش: إنّه نكرة و(أل) فيه زائدة ليصح إتباعه بهما؛ إذ ليسا بمعرفتين، وقال الخليل: بل النعت والمنعوت معرفتان على نيّة (أل) في النعت، وإن كان موضعًا لا تدخله، كما نصب الجمّاء الغفير على نيّة إلغاء (أل)، وقال ابن مالك: عندي أنّ أسهل ممّا ذهبا إليه الحكم بالبدليّة، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما، فيكون بدل نكرة من معرفة، وردّه أبو حيان بأنّ البدل بالمشتقات ضعيف، وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه"([75])، وقال ابن هشام في قوله تعالى: ((اللَّيْلُ نَسْلَخُ))(يس: 37) يصح تقدير (نسلخ) حالًا أو صفة([76]). وفي **مسألة توكيد النكرة**: جوز توكيد النكرة إذا كانت محدودة نحو صمت شهرًا كلّه([77]).

وخالف الأخفشُ سيبويه في بعض مسائل **الزيادة والحذف** في بعض التراكيب، فمن آرائه في مسائل الزيادة: رأيه الذي أجاز فيه **زيادة الباء في الموجب** نحو: زيد بقائم، واستدلّ بقوله تعالى: ((جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا))(يونس: 27) وسيبويه وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك، وأوّلوا الآية التي اسدلّ بها الأخفش على حذف الخبر؛ أي واقع([78]) وأجاز دخول الفاء على الخبر مطلقًا، وسيبويه يمنعه([79]). وجوّز الأخفش وتبعه ابن مالك دخول الواو على أخبار كان وأخواتها إذا كان جملة([80]). وإذا كانت مسألة إجازة زيادة الحروف مقبولة لدى أكثر النحاة، فإن زيادة الفعل في التركيب غير مقبولة لدى سيبويه وجمهور البصرة، إلّا الأخفش فيرى جوازه، من ذلك رأيه في **مسألة زيادة كاد**: حيث "ذهب الأخفش إلى أنّ (كاد) قد تزاد، واستدلّ بقوله تعالى: ((إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا))(طه: 15) والجمهور تأوّلوا الآية على معنى أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية"([81]). ومن مسائل الحذف يرى الأخفش وتبعه ابن مالك أنّ الاسم الموصول قد يُحذف إذا عُلِمَ، من مثل ما في قوله تعالى: ((وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ))(العنكبوت: 49) أي والذي أنزل إليكم لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم([82]).

وهكذا قد نجده يجيز في التركيب شيئًا، وسيبويه وجمهور النحاة على خلافه، فهو "يجيز في المبتدأ الوصف إذا كان اسم فاعل أن يغني فاعله عن الخبر دون اعتماد نفي أو استفهام"([83]) وكذلك "إذا كان اسم الفاعل اسمًا لـ(إنّ)، نحو: إنّ قائمًا الزيدان"([84]). أو يمنع ما أجازه سيبويه وجمهور النحاة، من ذلك أجاز الجمهور دخول النواسخ على المبتدأ الموصول المتضمّن معنى الشرط، نحو: إن الذي يأتيني فله درهم، ومنع ذلك الأخفش([85]).

3-1-2-آراؤه في أنواع بعض الكلمات: خالف الأخفش سيبويه في نوع عدد من الكلمات في بعض التراكيب منها: مسألة **الضمائر المسندة إلى الفعل نحو اضربي، وقاما وقاموا**: ذهب الأخفش إلى أنّ الضمير (الياء) في نحو: اضربي، وأنت تضربين، حرف كتاء التأنيث في نحو: قامتْ، ووافقه المازني، ورأى أنّ الألف والواو والياء والنون في نحو: قاما، وقاموا، وقمن كلّها حروف علامات كتاء التأنيث في قامتْ، وليست ضمائر([86]). ومسألة **كاف التشبيه اسم أو حرف**: مذهب سيبويه أنّ كاف التشبيه لا تكون اسمًا، إلّا في ضرورة الشعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ، قال الراجز وهو حُمَيْدٌ الأَرقطُ: فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ، وقال خِطامٌ المُجاشِعي: وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ([87]) و"كقول العجاج: (يضحكن، عن كالبرد، المنهمّ)([88]) أي: عن مثل البرد. فالكاف هنا اسم، بمعنى: مثل، لدخول حرف الجر عليه. ومذهب الأخفش والفارسي، وكثير من النحويّين، أنّه يجوز أن تكون حرفًا واسمًا في الاختيار"([89]). و**مسألة أل**: اختلف النحاة في (أل) في نحو: الضارب والمضروب على ثلاثة أقوال: ذهب الأخفش إلى أنّها حرف تعريف، وليست موصولة، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنّها موصول حرفيّ، لا اسم موصول، واستدلّا بتخطّي العامل لها، ورُدّ بعود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربّه، ورُدّ الأوّل بدخولها على الفعل، والثاني بأنّها لا تؤوّل بمصدر، وهي عند الجمهور اسم موصول، ولكلّ قول أدلّة لا يتسع المجال لذكرها([90]). وعنده أنّ إذا الفجائية حرف في مثل خرجت فإذا محمد بالباب، جاء في مغني اللبيب، "هي حرف عند الأخفش، ويرجّحه قولهم: خرجت فإذا إنّ زيدًا بالباب، كسر إنّ، لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعند المبرّد هي ظرف مكان، وظرف زمان عند الزجّاج، واختار الأوّل ابن مالك، والثاني ابن عصفور، والثالث الزمخشريّ، وزعم أنّ عاملها فعل مقدّر مشتقّ من لفظ المفاجأة"([91]).

-**صرف (أفعل) الوصف إذا سمّي به، نحو أحمر**: قال الوراق: "اعلم أنّ (أفعل) إذا كان صفة مثل: أصفر وأحمر، وسمّيتَ به، لم ينصرف عند سيبويه، والصرف في النكرة عند الأخفش ... أمّا الأخفش: فذهب إلى أنّ

(أحمر) إنّما امتنع من الصرف في النكرة، لأنّه على وزن الفعل وهو صفة، فإذا سمّي به زال عنه حكم الصفة، فامتنع من الصرف، لأنّه معرفة، ولأنّه على وزن الفعل، فإذا نكّرته بقيت علّة واحدة، وهي وزن الفعل، فلذلك انصرف"([92]). و**مسألة تعريف الاسم الموصول**: "ذهب الأخفش في هذه المسألة إلى أنّ ما فيه (أل) من الموصولات تعرّف بها، وما ليست فيه نحو: مَن وما، فتعرف لأنّه في معنى ما هي فيه، إلّا أيًّا الموصولة فتعرفت بالإضافة، أمّا الفارسي فذهب إلى أنّ الموصول يتعرّف بالعهد الذي في صلته"([93]). و**مسألة مدّ المقصور للضرورة**([94])، أجاز الأخفش مد المقصور في الضرورة مطلقًا، وذهب النحاة فيها إلى ثلاثة أقوال: الجواز مطلقًا، والمنع مطلقًا، والتفصيل بين ما يخرج إلى عدم النظير فيمتنع، وما لا فيجوز، كما أنّ الأقوال الثلاثة في منع صرف المصروف للضرورة([95]) "إلّا أنّ الفرّاء من الكوفيّين اشترط في مدّ المقصور، وقصر الممدود شروطًا لم يشترطها غيره، فذهب إلى أنّه لا يجوز أنْ يمدّ من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدودًا نحو: فعلى، تأنيث فعلان نحو: سكرى ... فيجوز عنده مدّ رحى وهدى وحجى؛ لأنّها إذا مُدّت صارت إلى مثال سماء ودعاء ورداء"([96]). و"ممّن وافق الأخفش على جواز ذلك: الكوفيّون، وابن ولاّد، وابن خَروف"([97]).

3-1-3-آراؤه في إعمال بعض الكلمات: خالف الأخفش سيبويه وذهب إلى إجازة إعمال بعض الكلمات، أو إلغاء عمل أخرى، بناء على القليل أو النادر، من ذلك: أنّه ذهب إلى جواز نصب خبر ما العاملة عمل ليس مع إلّا، نحو: ما قائمًا إلّا زيد، وجوّزه الفرّاء مطلقًا([98]) وروي عن يونس، من غير طريق سيبويه، إعمال ما في الخبر الموجب بـ(إلّا). واستشهد بعض النحويين لذلك، بأبيات من الشعر([99]) وإذا صحت هذه الرواية، فالأخفش في هذه المسألة اختار رأي يونس وتابعه. وأنّه أجاز إلغاء عمل ظن وأخواتها إذا تلاها المفعولان وتابعه الكوفيّون، وكان سيبويه لا يجيز ذلك، مستدلّين بقول الشاعر: (إني رأيت ملاك الشيمة الأدب)([100]). وفي إعمال الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله بالظرف والجار والمجرور، يجيز إقامة الظرف والجار والمجرور نائب فاعل مع وجود المفعول([101]). وكان يعرب المصدر في نحو: آتيته ركضًا، مفعولًا مطلقًا، وجعله معمولًا لفعل مقدر من لفظه، أي: آتيته أركض ركضًا، وذلك الفعل هو الحال، وتبعه الكوفيّون، وكان سيبويه يعربه حالًا مؤولًا بمشتق([102]).

3-2-رأيه في القياس والقراءات:

فسح الأخفش للقياس على القراءات الشاذة، كما فسح للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطرد مع قوانين أستاذه النحوية، واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند سيبويه ومن سبقه، وخالفهم في كثير من المسائل منها: خالف أستاذه في الاعتماد على بعض القراءات الشاذة كما في قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: ((لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ))(الجاثية: 14) مشتقًا منه قاعدة جواز إقامة غير المفعول به -مع وجوده- نائب فاعل([103]). وجوّز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة العامل معتمدًا على قراءة حمزة لقوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ))(النساء: 4) بجرّ (الأرحام) ، وقد ضعّفها البصريّون المتأخرون([104]). وكان سيبويه لا يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا بالظرف والجار والمجرور، ولذلك ضعّف بعض البصريّين قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ))(الأنعام: 6) بنصب أولادهم، وخفض شركائهم، وهو فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به لقَتْل، وجوّز ذلك الأخفش، وتبعه

الكوفيّون([105]). وقد يقيس على النادر، لذلك تجده جوّز الاشتقاق من غير الثلاثي في صيغة التعجب، كما جوّزها من العاهات، مثل: ما أعوره، وتبعه في ذلك الكسائي([106]). وقد يقيس على غير المسموع من مثل تجويز زيادة أنّ مع لعلّ قياسًا على زيادتها مع ليت، نحو لعل أنّ زيدًا قائم([107]) ومع ذلك تجده لا يقيس على المسموع بكثرة، من مثل حذف المضاف، وزيادة الحروف، على كثرته وسعته، الأخفش لا يقيس عليه، بل ينص على تركه([108]).

3-3-تعدّد آرائه في المسألة الواحدة:

قد تتعدّد آراؤه في المسألة الواحدة من حيث العمل وعدمه من مثل رأيه في إعمال لات، ففي رأي له أنكر عملها([109]) ورأي آخر أعملها، وهي من المسائل التي اختلف النحويّون فيها، فقيل: لا عمل لها، وهو رأي الأخفش، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر، في نحو: ولات مفر، تقديره: ولا أرى حين مفر. ونقل صاحب البسيط عن السيرافي أنّه قال في قوله تعالى: ((وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ))(ص: 3): هو على الفعل، أي: ولات أراه حين مناص. وقيل: تعمل عمل إنّ، وهو قول آخر للأخفش. وهي عنده لا النافية للجنس، زيّدت عليها التاء، وحين مناص اسمها، والخبر محذوف، أي: لهم، ونحوه. وقال سيبويه، ومن وافقه: تعمل عمل ليس. وهي على هذا لا المشبهة بليس، زيّدت عليها التاء، وذكر الأخفش هذا الرأي في معاني القرآن([110]). وكذلك تعدّد رأيه في جازم جواب الشرط، ففي رأي له أنّ الشرط والجواب تجازما، وتبعه في هذا الرأي الكوفيّون، ورأي آخر، أنّ جازم الشرط الأداة، وجازم الجواب الشرط([111]) ومن ذلك رأيه في ما التعجبية، له فيها قولان، قول أنّها اسم موصول بمعنى الذي([112]) وآخر أنها نكرة ناقصة بمعنى شيء([113]). ولكثرة آرائه وتعدّدها عني بالتعليلات حتى تعليل ما لم يقع في اللغة، من ذلك تعليله امتناع الفعل المضارع من الخفض، فشرح تعليل سيبويه لهذه المسألة؛ أي إنّ الأفعال لا تقبل الإضافة وعلّل ذلك، ثمّ أضاف علّة جديدة إذ يقول: "لم يدخل الأفعال جرّ لأنّها أدلّة، وليست الأدلّة بالشيء الذي تدلّ عليه – وإنّما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدلّ عليه" وهو يريد أن الفعل دليل على الفاعل والمفعول..([114]). يظهر لنا من هذا العرض أنّ آراء الأخفش المخالفة لسيبويه، جاءت في مسائل يشوبها الغموض والإشكال، وأنّها من مسائل الفروع، بل من فروع الفروع.

الخاتمة:

بعد دراسة آراء الأخفش المخالفة لسيبويه، لمعرفة أسبابها وأثرها، توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمّها: -

أنّ كثرة آراء الأخفش المخالفة لأئمّة مدرسته تدلّ على أنّه صاحب معرفة واسعة مكّنته من تتبع آراء سيبويه في كثير من المسائل، ومحاولة شرحها وتبيينها لتلاميذه الذين تلقّوا كتاب سيبويه على يديه.

-أنّه صاحب رأي، وله وجهة نظره في كثير من المسائل، وخاصّة بعض المسائل التي يشوبها الإشكال، ولذلك نجد الأخفش خالف فيها أئمّة المدرستين، وقد تجد من يوافقه من المتأخّرين.

-توافق ما ذهب إليه الأخفش مع ما يراه الكوفيّون في بعض المسائل لا يمثّل فتحًا للخلاف على مدرسته، لأنّ اتّجاه الخلاف كان قائمًا بين أئمّة المدرستين وتلاميذهم قبل تصدّر الأخفش، وإن كان من شيء فيقتصر على تأثّر بعضهم في بعض المسائل التي يخالف فيها سيبويه.

-أراد الأخفش أن يتميّز من خلال تقديم آرائه التي تُخالف آراء سيبويه في بعض المسائل، لا أنّه تخلّى عن ثوابت مدرسته ومنهجها ومصطلحاتها.

-تمثّل أثر آراء الأخفش المخالفة في توسيع دائرة الاجتهاد في تبيين آراء السابقين وتقييمها، ومحاولة حلّ الإشكال والغموض في كثير من المسائل النحويّة، وهو لم يكن بدعًا بذلك؛ إذ سبقه إلى ذلك سيبويه في تتبعه لآراء أستاذه الخليل.

-أنّ آراء الأخفش المخالفة لا تشكّل اتّجاهًا نحويًّا له خصوصيّته، لأنّ الغالب فيها يتناول مسائل فرعيّة، كالحديث عن عمل كلمة أو نوعها، أو النظر في بعض قضايا التراكيب من حذف وزيادة وتقديم وتأخير، أو إعراب، وكلّها آراء اجتهادية لم تخالف الأسس المنهجية التي سارت عليها مدرسته.

الهوامش والإحالات:

[1] - قد نكتفي بذكر اسم الأخفش مطلقا دون تقييد بكلمة الأوسط في سائر هذا البحث ونعني بها الأخفش الأوسط، دون غيره.

[2] - ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 41/1.

[3] - الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، 49.

[4] - ينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، 40، والتنوخي، تاريخ النحو، 89، والقفطي، إنباه الرواة، 39/1.

[5] - ابن خلكان، وفيات الأعيان، 381/3.

[6] - ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، 161/15، والفيروز أبادي، البلغة، 145، والسيوطي، بغية الوعاة، 590/1.

[7] - ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، 72، وياقوت الحموي، معجم الأدباء، 2128/5.

[8] - ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، 591/1.

[9] - ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 40/1، والأنباري، نزهة الألباء، 63.

[10] - السيوطي، بغية الوعاة،590/1.

[11] - ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 37/1.

[12] - ينظر: الحموي، معجم الأدباء، 1375، و القفطي، إنباه الرواة، 37/2.

[13] - ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 38/2.

[14] - ابن جني، الخصائص، 192/1.

[15] - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، 150.

[16] - ينظر: محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، 86.

[17] - محمد طنطاوي، المرجع نفسه، 138.

[18] - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص156.

[19] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 17/1، م2.

[20] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 125/1-128.

[21] - لكلّ صحاب رأي من هذه الآراء، استدلالاته، وعلى كلّ رأي منها ردود تبطل حجّة أصحابه، وما ذلك إلّا بسبب إشكاليّة المسألة، ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 125/1-128.

[22] - إلّا إذا كان خالفهم في رأي، ووافقهم في رأي.

[23] - ينظر: في هذا الخلاف، الأنباري، الإنصاف، م74، والرضي، شرح الرضي على الكافية، 95/2، و السيوطي، همع الهوامع، 591/1-592.

[24] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 591/1-592.

[25] - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 203-204، ومحي الدين عبد الحميد، هامش الإنصاف، 180/1.

[26] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 564/2، م97.

[27] - ينظر: الأنباري، ومحيي الدين عبد الحميد هامش الإنصاف، 567/2-568.

[28] - ينظر: المبرد، المقتضب، 73/3، شوقي ضيف، المدارس، 131.

[29] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 1/ 132-133، والرضي، شرح الرضي على الكافية، 107/1، و الأنباري، الإنصاف، 493/2، م70.

[30] - وعلى كلّ قول من هذه الأقوال ردود من مخالفيه، ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 200/1.

[31] - ينظر: الرضي، 91/4-92، و شوقي ضيف، المدارس، 169.

[32] - ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، 21/2، وشوقي ضيف، المدارس، 190.

[33] - الأنباري، الإنصاف، 669/2-670، م95.

[34] - الأنباري، الإنصاف، 248/1، 30.

[35] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 615/2-616، وابن جني، الخصائص، 105/1، و ابن هشام، مغني اللبيب، 643.

[36] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 33/1، م.

[37] - السيوطي، همع الهوامع، 177/1-178.

[38] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 350/1، وشوقي ضيف، المدارس، 96.

[39] - ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 105/1، و ابن هشام، مغني اللبيب، 108.

[40] - النسائي، سنن النسائي، 606/8، برقم 5379.

[41] - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 428.

[42] - ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية 338/4، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 374/1، و شوقي ضيف، المدارس، 97.

[43] - ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 443/2، و ابن هشام، مغني اللبيب، 379، و السيوطي، همع الهوامع، 487/1.

[44] - المرادي، الجنى الداني، 580.

[45] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 252/1، م32.

[46] - ينظر: الفراء، معاني القرآن، 24/1.

[47] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 261/3.

[48] - عرض شوقي ضيف عددًا لا بأس فيه من هذه المسائل في كتابه المدارس، ص96 وما بعدها.

[49] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 506/1.

[50] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 388/1.

[51] - ينظر: الرضي، شرح الرضي، 395/1، ولسيوطي، همع الهوامع، 80/2-81، والصبان، حاشية الصبان، 260/2.

[52] - السيوطي، همع الهوامع، 505/1.

[53] - ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 310/1.

[54] - ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 162/1، و الفراء، معاني القرآن، 28/2، و ابن هشام، مغني اللبيب، 101.

[55] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 333/3.

[56] - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 165.

[57] - ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، هامش الإنصاف، 567/2-568.

[58] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 274/1.

[59] - ينظر: ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 163/1، والفراء، معاني القرآن، 92/1.

[60] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 418/2.

[61] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 513/2-514، م70، والسيوطي، همع الهوامع، 133/1.

[62] - السيوطي، همع الهوامع، 545/1.

[63] - ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 132/1.

[64] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 456/2، م64.

[65] - ينظر: الوراق، علل النحو، 165.

[66] - ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، 106/1.

[67] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 316/1.

[68] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 51/1، م6، والرضي، شرح الرضي على الكافية، 247/1. أي يرفع على الفاعليّة، وفي قول آخر للأخفش يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضًا، ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، 248/1، والوراق، علل النحو، 266.

[69] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 201/1-202.

[70] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 2/هـ380، و403، م65.

[71] - ينظر: الفراء، معاني القرآن، 252/1-253.

[72] - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 428.

[73] - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 632.

[74] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 398/1، والفراء، معاني القرآن، 24/1.

[75] - السيوطي، همع الهوامع، 313/1.

[76] - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 561.

[77] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 170/3.

[78] - ينظر: المرادي، الجنى الداني، 55، و السيوطي، همع الهوامع، 466/1.

[79] - ينظر: العكبري، اللباب، 10، والمرادي، الجنى الداني، 71، و السيوطي، همع الهوامع، 406/1.

[80] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 427/1-428.

[81] - السيوطي، همع الهوامع، 473/1-474.

[82] - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 815، و السيوطي، همع الهوامع،344/1.

[83] - السيوطي، همع الهوامع، 362/1.

[84] - السيوطي، همع الهوامع، 497/1.

[85] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 407/1.

[86] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 224/1.

[87] - ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه، 408/1.

[88] - هذا رجز للعجاج، وقبله، بيض ثلاث كنعاج جم، ينظر: الخليل، العين، 4/ 461.

[89] - المرادي، الجنى الداني، 79.

[90] - المرادي، الجنى الداني، 202، و السيوطي، همع الهوامع، 329/1.

[91] - ابن هشام، مغني اللبيب، 120، و السيوطي، همع الهوامع، 182/2.

[92] - الوراق، علل النحو، 458. وعلى ذلك اختلف النحاة في هذه المسألة على أربعة مذاهب، ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 328/1.

[93] - السيوطي، همع الهوامع، 220/1.

[94] - ينظر: الأنباري، الإنصاف، 316، والعكبري، اللباب، 98/2، و السيوطي، همع الهوامع، 3/ 279

[95] - ينظر: الصبان، حاشية الصبان، 154/4.

[96] - الأنباري، الإنصاف، 745/2-746.

[97] - ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 790/2.

[98] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 450/1.

[99] - ينظر: المرادي، الجنى الداني325.

[100] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 552/1.

[101] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 1/ 585.

[102] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 298/2-299.

[103] - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 75/7، و السيوطي، همع الهوامع، 1/ 585،

[104] - السيوطي، همع الهوامع، 221/3.

[105] - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 23/3.

[106] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 318/3.

[107] - ينظر: الزمخشري، المفصل، 400.

[108] - ينظر: ابن جني، الخصائص، 2/ 364.

[109] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 458/1.

[110] - ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 492، وابن يعيش، شرح المفصل، 109/1، وابن عقيل، 321/1، والمرادي، الجنى الداني، 488.

[111] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 61/2.

[112] - ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 100/1.

[113] - ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، 886/2، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 150/3.

[114] - ينظر: الزجاجي، الإيضاح، 109-110، 114، وشوقي ضيف، المدارس النحوية، 95.

المصادر والمراجع:

**** القرآن الكريم.**

1- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت392ه)، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت.

2- ابن خلّكان، أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمّد بن أبي بكر(ت681ه) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،ج3، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، 1900م.

3- ابن السراج(ت316) الأصول في النحو، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

4- ابن الصائغ، محمد بن الحسن(ت720ه) اللمحة في شرح الملحة، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424ه/2004م.

5- ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن(ت669ه) ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1980م. ط2، 1982م.

6- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(769هـ) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ط2، 1400 هـ - 1980م.

7- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت761هـ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.

8- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش(643) شرح المفصل، قدّمه ووضع هوامشه، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2001م.

9- الأخفش الأوسط، معاني القرآن، (ت215) تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م.

10- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمّد بن عيسى(ت900هـ)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1989م.

11- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق ..

12- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن(ت577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.

13- التنوخي، المفضل بن محمّد (ت442هـ) تاريخ العلماء النحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم، تحقيق: عبد الفتاح محمّد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1992م.

14- الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت626هـ)، معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: دار الكتب العلمية، بيروت، 1411 هـ - 1991م.

15- الرضي، رضي الدين الأستراباذي(ت686هـ) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قانيونس، بنغازي، ط2، 1996م.

16- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن(ت379هـ) طبقات النحويّين واللغويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف، ط2، د.ت.

17- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت340هـ) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.

18- الزمخشري، محمود بن عمر(ت588) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

19- سيبويه، أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ) كتاب سيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت.

20- السيرافي، الحسن بن عبد الله(ت368هـ) أخبار النحويّين البصريّين، تحقيق: طه محمّد الزيني، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصفى البابي الحلبي، 1373هـ-1966م.

21- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن(ت911هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، لبنان، صيدا، د.ت.

22- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر.

23- الصبّان، محمّد بن علي(ت1206هـ) حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، ط1، 1417هـ- 1997م

24- الصفدي، صلاح الدين(ت764هـ) الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.

25- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7،

26- الطنطاوي، محمّد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: أبي محمّد عبد الرحمن، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م.

27- العكبري، أبو البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله(ت616هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

28- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمّد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط3، 1983م.

29- الفراهيدي، الخليل بن أحمد(170) تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، د.ت.

30- الفيروز أبادي، محمّد بن يعقوب(ت817هـ) البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة، تحقيق: محمّد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط1، 1407هـ.

31- القفطي، جمال الدين(646هـ) إنباه الرواة، مكتبه عنصريه، بيروت، 1424هـ.

32- المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد(ت285هـ) المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

33- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (ت749هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ-2008م.

34- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1992م.

35- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، سنن النسائي، بشرح السيوطي وحاشية السندي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، دار المعرفة ببيروت، ط5، 1420هـ.

36- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله(ت325هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعوديّة، ط1، 1420هـ - 1999م.